تأثير الإضرار بالبيئة على حقوق الانسان

[1] الباحثة/ دلال عبد الفتاح محمد أبو خديجة* ، [2]الباحث/ شرف الدين صقر صالح طناش

[1]جامعة العلوم الاسلامية العالمية (الأردن)، [2]جامعة اربد الأهلية (الأردن)

The impact of environmental damage on human rights

[1] Dala a Mohammad Abukhadjah *,[2] Sharaf Aldeen Saqr Saleh Tanash

[1] https://orcid.org/0009-0001-2039-9325

[1]World Islamic Sciences and Education University (Jordan), dalalabukhadijah@yahoo.com

[2]Irbid National University (Jordan), Sharaftanash5@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15 / 07 /2025 تاريخ القبول: 17 / 10 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 12 / 2025

الملخص:

يعرض هذا البحث كيفية تأثير التدهور البيئي على الحقوق الأساسية للأفراد مثل الحق في الحياة، والصحة، والماء، والهواء النقي. ويركز على التفاعل بين البيئة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، موضحًا أن الأضرار البيئية تؤدي إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للإنسان، ما يعزز الحاجة إلى معايير قانونية لتوفير الحماية اللازمة لهذه الحقوق. كما يناقش أهمية إدماج حقوق الإنسان في السياسات البيئية الدولية والمحلية، ويستعرض الأدوات القانونية المتاحة لحماية الحقوق في ظل التحديات البيئية المتزايدة. الهدف هو تعزيز الوعي حول ضرورة اتخاذ إجراءات قانونية فاعلة لمواجهة الأضرار البيئية. يتوصل البحث إلى أن تعزيز العدالة البيئية يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان بشكل متكامل.

كلمات مفتاحية: الأضرار بالبيئة.، حقوق الإنسان البيئية.، العدالة البيئية.، التنمية المستدامة.، المسؤولية البيئية.

Abstract:

This research aims to examine the impact of environmental damage on human rights. It demonstrates how environmental degradation Impacts fundamental human rights, such as the right to life, health, water, and clean air. The research focuses on the interaction between the environment, sustainable development, and human rights, demonstrating that environmental damage leads to the deterioration of the social and economic conditions of people, reinforcing the need for legal standards to provide the necessary protection for these rights. The research also discusses the importance of integrating human rights into international and domestic environmental policies and reviews the legal tools available to protect rights considering growing environmental challenges. The primary objective of this research is to raise awareness about the need for effective legal action to address environmental damage. The research concludes that promoting environmental justice can contribute to achieving sustainable development and protecting human rights in an integrated manner.

* المؤلف المرسل.

*Corresponding author

Keywords: Environmental Damage; Environmental Human Rights; Environmental Justice; Sustainable Development; Environmental Responsibility.

مقدمة:

أصبحت البيئة اليوم من القضايا الأساسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، حيث بات من الواضح أن أي تدهور أو ضرر بيئي يُعد تهديداً مباشراً للتمتع بعدد كبير من الحقوق الأساسية. فالبيئة النظيفة والآمنة والمستدامة تمثل شرطاً ضرورياً لممارسة حق الإنسان في الحياة، والصحة، والغذاء، والماء، وحتى السكن والعمل. ومع تزايد الكوارث البيئية والتغيرات المناخية، تعاظم الاهتمام العالمي بمسألة العلاقة المتداخلة بين البيئة وحقوق الإنسان، ما جعلها محوراً مركزياً في السياسات الدولية والقانون الدولي الإنساني[1].

وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة والهيئات المعنية إلى أن التلوث البيئي، وتدهور الموارد الطبيعية، والاستخدام الجائر لها، يؤثر سلباً على حياة ملايين البشر، خصوصاً الفئات الهشة والمهمشة. إذ يتحول التلوث الهوائي والمائي وتغير المناخ إلى عوامل طاردة للسكان ومسببة للأمراض، ما يؤثر على حق الإنسان في العيش بكرامة. لذلك، لم تعد حماية البيئة شأناً تقنياً أو علمياً فقط، بل أصبحت مسؤولية حقوقية وإنسانية تتطلب تدخلاً شاملاً من كافة الدول والمؤسسات[2].

لقد تم التأكيد من خلال العديد من المواثيق الدولية، ك إعلان ريو واتفاقية آرهوس، على أن حماية البيئة من التدهور تُعد من الشروط الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان العدالة البيئية. كما أكدت هذه المواثيق على حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات البيئية والمشاركة في صنع القرار، ما يبرز تداخلاً واضحاً بين القضايا البيئية والمبادئ الديمقراطية[3].

من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى دراسة أوجه تأثير الأضرار البيئية على حقوق الإنسان، من خلال عرض أبرز التحديات البيئية التي تواجه المجتمعات، واستعراض المواقف والتقارير الدولية ذات الصلة. كما يناقش البحث دور الدول في مواجهة هذه التحديات عبر سن تشريعات وسياسات بيئية تضمن احترام الحقوق الإنسانية الأساسية، مع التركيز على الفئات الأضعف والأكثر تضرراً من الأزمات البيئية المتصاعدة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في استمرار التدهور البيئي وما ينجم عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية، رغم تعدد الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية الرامية إلى حماية البيئة. ويبرز الإشكال في مدى فاعلية هذه الأطر القانونية والسياساتية في الحد من الآثار السلبية للتلوث والتغير المناخي، وتحقيق توازن عادل بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وحقوق الإنسان، ولا سيما في الدول النامية والمجتمعات الأكثر هشاشة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين التدهور البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان، من خلال رصد أبرز مظاهر الأضرار البيئية وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الحقوق الأساسية كالحق في الحياة والصحة والمياه والغذاء. كما يسعى إلى دراسة فعالية السياسات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل إعلان ريو واتفاقيات آرهوس وروتردام وستوكهولم، في حماية حقوق الإنسان. ويركز البحث على فهم أبعاد هذه العلاقة وتحديد مدى كفاءة الأطر القانونية في مواجهة التحديات البيئية المتصاعدة.

أهميه البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تسارع التدهور البيئي وما يترتب عليه من تهديد مباشر للحقوق الأساسية كالحياة والصحة والمياه والغذاء، مما يبرز الحاجة لفهم العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان. ويسعى البحث إلى تقديم مقترحات عملية تدعم السياسات البيئية العادلة، خاصة تجاه الفئات الهشة. كما يرفد الجهود الأكاديمية بتناول علمي متكامل لقضايا العدالة البيئية، ويعزز الربط بين البعدين البيئي والحقوقي في صلب السياسات والتشريعات.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين التدهور البيئي وانتهاك حقوق الإنسان، من خلال جمع المعلومات من الأدبيات العلمية والتقارير الدولية والوثائق القانونية ذات الصلة. يتم وصف واقع الأضرار البيئية وتأثيرها على الحقوق الأساسية مثل الحياة والصحة والمياه والغذاء، مع التركيز على التفاوتات بين الدول النامية والمتقدمة. كما يحلل البحث تأثير هذه الأضرار على الفئات الاجتماعية الهشة، كالأطفال والنساء والشعوب الأصلية. ويتم تقييم فعالية القوانين والاتفاقيات الدولية، مثل إعلان ريو واتفاقية آرهوس، في حماية حقوق الإنسان ضمن سياق التحديات البيئية المتصاعدة.

المبحث الأول

الإضرار بالبيئة ومظاهره

والإسلام له مع البيئة شأن عظيم حيث جاءت جميع تعاليمه المتصلة بها تحميها ولا تفنيها وتصونها ولا تدمرها، وتصلحها ولا تفسدها ويكفي الإشارة إلى آيتين من كتاب الله عز وجل تبين ذلك وهما قوله تعالى: «ولا تفسروا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إذا كنتم مؤمنين[4]

يعدُّ تلوث الأرض الذي يحدث باختلاط المواد الكيميائية في التربة أولها؛ ويكون ذلك بالإكثار من استعمال المبيدات والأسمدة الزراعية، أو التعدين، أمّا تلوث المياه التي نعيش بوجودها والناجم عن دخول المواد الكيمائية، أو الكائنات الحية الدقيقة إليها، واختلاط مياه الصرف الصحي بالمياه الصالحة للشرب، فهو ثاني الأنواع. أمّا ثالثها فهو تلوث الهواء الذي يسببه دخول عناصر كيميائية ضارّة تعكر صفوه وتخلّ بتركيبه، ويحدث هذا غالباً بفعل نشاط بشري كانتشار دخان المصانع وعوادم السيارات، أو بنشاط طبيعي كتصاعد أبخرة البراكين، والحرائق وغيرها، التي قد تؤدي إلى حدوث أضرار صحية.

المطلب الأول: مفهوم الإضرار بالبيئة

كلما ازداد انتشار التلوث البيئي فإنه يصيب كل شيء وهو ينتشر بسرعة مذهلة ليصيب الجميع مسببا وباء لا نعلم كيف نوجهه ونحن الذين ساعدنا على وجوده وسرعة انتشاره عندما قمنا بتهيئة كل الأجواء المناسبة، حيث لفتت مشكلة الضرر البيئي اهتمام رجال العلم منذ سنوات وارحوا يحذرون من الأخطار التي باتت تهدد البيئة، بل كل الجنس البشري، فلكل إنسان الحق في الحياة في بيئة سليمة ونظيفة[5].

الفرع الأول: تعريف البيئة ومكوناتها

أولاً: تعريف البيئة

تُعرَف البيئة لغةً بأنّها مجموعة العناصر الاصطناعية والطبيعية التي تُحِيطُ بالكائنات الحية (الإنسان والحيوان والنبات)، وهي أيضاً المنزل والمكان الذي يسكن فيه الكائن الحي، وبشكل عام هي جميع الظروف الخارجية التي تؤثر في شيء معين[6].

وقد عرف الدكتور ريكاردوس الهبر أستاذ العلوم البيولوجية البيئة في كتابه (بيئة الإنسان) بأنّها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تُؤثر في جميع الكائنات الحية وهي وحدة إيكولوجية مترابطة[7].

ويُشار إلى أنّ كلمة البيئة باللغة الإنجليزية بمصطلح (Environment)، واشتُقّت من الكلمة الفرنسية (Environ)، وتعني المحيط بما يحتويه من عوامل حيوية أو عوامل أحيائية (بالإنجليزية: Biotic Factors)، كالإنسان، والنباتات، والحيوانات، والميكروبات، وغيرها، وعوامل لا حيوية أو عوامل لا أحيائية (بالإنجليزية: Abiotic Factors)، كالماء، والهواء، والتربة، وغيرها[8].

ثانياً: مكونات البيئة

1- المياه

تلعب البحار والمحيطات دوراً مهماً في حياة الإنسان، فهي تغطي أكثر من 71% من سطح الأرض، ويضاف إلى ذلك أن البحار والمحيطات تتمتع بأهمية اقتصادية كبرى للإنسان، فهي مصدر لغذائه، ومصدر للطاقة، ومصدر للعديد من الثروات المعدنية والنباتية المختلفة، وسبيل للنقل والمواصلات، ومجال للترفيه، والاستجمام، والسياحة. فقد ظل الإنسان لمدة طويلة ينظر إلى البحار والمحيطات بوصفها قادرة بسبب مساحتها الواسعة على استيعاب كل ما يلقى فيها من مخلفات ومواد، وأنها قادرة على تنظيف نفسها بنفسها.

2- الهواء

يعتبر ضروري لجميع الكائنات الحية، وخاصة الإنسان الذي لا يستطيع أن يستغني عنه ولو للحظات معدودة، ويمثل الهواء بيئة الغلاف الجوي المحيط بالأرض، ويسمى علمياً بالغلاف الغازي لأنه يتكون من غازات تعتبر من مقومات الحياة للكائنات الحية كالأوكسجين والنتروجين. ولهذا فإن أية تغيرات تطرأ على المكونات الطبيعية للهواء الجوي، تؤدي إلى تأثيرات سلبية على هذه الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات. وقد كان لنشاط الإنسان في العصر الحديث، أثراً كبيراً في الإخلال بتوازن المكونات الطبيعية للهواء على نحو يحمل أخطاراً جسيمة على الحياة على ظهر الأرض بما أدخله بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، من موارد أو طاقة في الغلاف الجوي[9].

٣- التربة

التربة أو الأرض من العناصر الجوهرية لمكونات البيئة البرية، فعليها تقوم الزراعة والحياة الإنسانية والحيوانية. والتربة مورد طبيعي متجدد من موارد البيئة، وهي أحد المتطلبات الأساسية اللازمة للحياة على الأرض تعادل في أهميتها أهمية الماء والهواء وفقد تتلوث التربة نتيجة لسقوط الأمطار الحمضية عليها، أو نتيجة لسقوط الغبار الذري الناتج عن التفجيرات النووية التي أحدثها الإنسان في كوكب الأرض. كما قد تتلوث التربة بالمبيدات الزراعية مما يؤدي إلى إلحاق أفدح الأضرار بالتربة وبخصائصها، وهو ما سينعكس بشكل سلبي على الغذاء الذي يتناوله الإنسان[10]

الفرع الثاني: مفهوم الإضرار البيئي

في سياق الأضرار البيئية، نجد أن المصطلحات التي صيغ بها متعددة حيث نجد هناك من درج تسميته بالضرر الإيكولوجي (dommage écologique) في حين هناك من يعبر عنه بمصطلح الضرر البيئي.

كل هذه المصطلحات تشير إلى تغيير في التوازن البيئي، والحد من نوعية البيئة، إلاأن مصطلح التلوث pollution فهو أضيف نطاقا من مدلول تعبير الأضرار البيئية حيث أن الاضرار بالبيئة يمكن إلى جانب التلوث أن تكون مضارة من أمور أخرى[11].

الفرع الثالث: المفهوم العام للأضرار بالبيئة

مفهوم الضرر البيئي بصفة عامة مفهوم يحتاج إلى معالجة قانونية دقيقة فهو لا يكتفي بأن يمس فرد من الأف ارد وانما يتجه نحو عناصر حياة الكائنات الحية بمختلف أنواعها وهو البيئة[12].

الضرر البيئي هو الأذى الحال أو المستقبلي الذي ينال من أي عنصر من عناصر البيئة والمترتب على نشاط الشخص أو الطبيعة والمتمثل في الإخلال بالتوازن البيئي حيث يمكن أن يقال عن الضرر بأنه الأذى المترتب من مجموعة الأنشطة الطبيعية والإنسانية التي تغير من صفات المحيط البيئي لمجموعة من الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعرضهم للإصابة في أجسامهم وأموالهم أو يؤذيهم معنويا أو أن يلحق الأذى بكائنات حية أو غير حية[13].

الفكرة الجوهرية لفساد البيئة إنما تتمثل أساسا في الإض ارر بالحيوية الأولية لعناصر البيئة، فالضرر هو النتيجة لفعل الإفساد وبتحققه تكتمل أركان الجريمة البيئية[14].

المطلب الثاني: مظاهر الإضرار بالبيئة

يسبب تلوث الماء، والهواء، والتربة العديد من المخاطر على الكائنات الحية بما فيهم الإنسان، فهو مسؤول عن 40% من معدل الوفيات حول العالم حسب دراسات الباحثين في جامعة كورنيل وبحسب منظمة الصحة العالمية فإن ظاهرة التدهور البيئي إلى جانب تزايد أعداد السكان حول العالم كانت وراء الزيادة السريعة للأمراض التي تُصيب البشرية، فقد تَسبّب كلا العاملين السابقين في سوء التغذية، وزيادة قابلية نحو 3.7 مليار شخص حول العالم بالإصابة بالأمراض[15].

تتفاقم مظاهر أخرى للإضرار بالبيئة، من أبرزها التغير المناخي وإزالة الغابات والتصحر، وهي ظواهر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط الاستهلاك غير المستدامة والأنشطة الاقتصادية المكثفة. التغير المناخي يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد واختلال التوازن المناخي.

الفرع الأول: التلوث البيئي (الهواء، الماء، التربة)

أنواع التلوث البيئي وهي:

1- تلوث الهواء

هو أشهر أنواع التلوث وأكثرها تدميراً. كانت غازات الدفيئة، التي هي في الأصل طبيعية ثم تضاعفت بشكل كبير بسبب النشاط البشري منذ القرن الـ19، هي المسؤول الأول عن التلوث. هذه الغازات، بالإضافة إلى تلويث الأرض، هي أيضاً سبب الاحتباس الحراري على سطح الكرة الأرضية[16]، وان فتدمير طبقة الأوزون يسمح للأشعة فوق البنفسجية الضارة بالمرور عبر الغلاف الجوي. كل هذه الملوثات ستقلل تدريجياً من جودة الهواء وبالتالي وقد يؤدي التعرّض لكميات مرتفعة من تلوث الهواء أو لفترات طويلة إلى إصابة الإنسان بأمراض خطيرة، وفي بعض الحالات قد يقودهم إلى الموت[17].

2- تلوث التربة

يتمّ تلوث التربة عند دخول مواد كيميائية (مبيدات الآفات والأسمدة) مباشرة في التربة، فتتلوث المنتجات والمحاصيل الغذائية الزراعية التي يتناولها الإنسان وبعض الحيوانات[18].

3- تلوث المياه

يحصل تلوث المياه لأسباب مختلفة. من الممكن أن يأتي من التلوث الصناعي (تفريغ القوارب في البحار، تصريف المواد الكيميائية)، التلوث من خلال الزراعة (استخدام المواد الكيميائية التي تلوث المياه الجوفية والسطحية)، تفريغ النفط أو الوقود في المجاري المائية أو عدم معالجة مياه الصرف الصحي[19].

الفرع الثاني: التغير المناخي وإزالة الغابات والتصحر

تعد إزالة الغابات أو الزَّحْرَجة [1]واحدة من المساهمين الرئيسيين في تغير المناخ، وتأخذ أشكالًا عديدة، منها: حرائق الغابات ،وإزالة الأشجار بغرض الزراعة، وتربية الماشية، وقطع الأشجار للحصول على الخشب. تغطي الغابات 31% من مساحة اليابسة على الأرض، وسنويًا نخسر ما مساحته 75,700 كيلومتر مربع (18.7 مليون فدان) من الغابات ويتمثل مجال الاهتمام الرئيسي بخصوص إزالة الغابات في الغابات الاستوائية المطيرة، بما أنها موطن غالبية التنوع البيولوجي. تركز منظمات مثل «الصندوق العالمي للطبيعة» على الحفاظ على الطبيعة والحدّ من أخطر التهد.يدات على تنوع الحياة على الأرض[20].

تعد إزالة الغابات ثاني أكبر مصدر بشري المنشأ لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، بعد احتراق الوقود الأحفوري. تساهم إزالة الغابات وتدهورها في انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي من خلال احتراق الكتلة الحيوية للغابات وتحلل المواد النباتية المتبقية وكربون التربة، ولكن انخفضت هذه النسب حاليًا فقد كانت إزالة الغابات تشكّل 12% من إجمالي CO2المنبعث، أو 15% إذا شُملَت معها الأراضي الخثية. من المحتمل أن تكون هذه النسب قد انخفضت الآن بسبب الارتفاع المستمر في استخدام الوقود الأحفوري[21].

وفقًا للجنة الدولية للتغيرات المناخية، وبحساب متوسط درجات الحرارة في جميع أنحاء اليابسة والمحيطات، فقد ارتفعت درجات الحرارة بنحو 1.53 درجة فهرنهايت (0.85 درجة مئوية) بين عامي 1880 و2012.في نصف الكرة الشمالي، كانت الفترة ما بين عامَي 1983 و2012 هي أحرّ 30 سنة ضمن الـ1400 سنة الماضية[22].

المبحث الثاني

العلاقة بين الإضرار بالبيئة وحقوق الإنسان

أكد جون نوكس، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والبيئة، على العلاقة المترابطة بين حقوق الإنسان والبيئة، فالبيئة الصحية مهمة بشكل أساسي في التمتع بحقوق الإنسان كما أن ممارسة حقوق الإنسان أمر ضروري من أجل بيئة صحية[23].بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972. بالإضافة إلى المحاكم الإقليمية، في إبراز هذه العلاقة. وقد تم تناول التأثير المتبادل بين حقوق الإنسان والبيئة من خلال عدة مقاربات، ساهمت مجتمعة في تشكيل رؤية عالمية أثرت على عملية صنع السياسات وتطور الاجتهادات القانونية ذات الصلة[24].

المطلب الأول: حقوق الانسان الأساسية (الحياة والصحة والغذاء والبيئة النظيفة)

الحقوق البيئية تعتبر من الجيل الثالث وهي حقوق فردية وجماعية وأصبحت البيئة اليوم تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات باعتبارها حق من حقوق الإنسان حيث انشغلت بها جميع الدول وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والملتقيات المحلية والإقليمية والدولية لحمايتها مع إقرار مسؤولية دولية عن الإضرار بها[25].

الفرع الاول: الحق في الحياة والغذاء

يُعد الحق في الحياة والصحة من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه

الحقوق ترتبط ارتباطًا وثيقًا ببيئة نظيفة وآمنة ومستقرة، حيث أن التدهور البيئي يهدد بشكل مباشر مقومات الحياة الأساسية. وقد أكد تقرير مبادئ الإطار المتعلق بحقوق الإنسان والبيئة أن التمتع الكامل بالحقوق الإنسانية لا يمكن أن يتحقق دون حماية البيئة[26].

أصبحت السياسات البيئية محورًا أساسيًا في خطط حماية حقوق الإنسان، باعتبار أن التدهور البيئي يؤدي إلى انتهاكات حقوقية واسعة النطاق، مما يستلزم دمج الحقوق البيئية ضمن المنظومة القانونية لحقوق الإنسان[27].

الفرع الثاني: البيئة الصحية والنظيفة

تؤثر الأضرار البيئية على الصحة العامة، حيث تزيد معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة والمعدية. ووفقًا لتقرير منظمة الصحة العالمية، فإن ما يقارب 24% من الوفيات العالمية تُعزى إلى عوامل بيئية يمكن الوقاية منها. وتشمل هذه الأمراض الربو، وأمراض القلب، والسرطان، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتعرض للتلوث البيئي. وقد اعترف مجلس حقوق الإنسان[28] التابع للأمم المتحدة في عام 2021 والجمعية العامة[29] في عام 2022 بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحقٍ من حقوق الإنسان. ويربط هذا الحق بشكل مباشر بين حماية البيئة.

وتشمل العناصر الرئيسية للحق في بيئة صحية ونظيفة ما يلي:

١- مناخ آمن ومستقر ٢- النُّظُم الإيكولوجية الصحية ٣- البيئات غير السامة ٤- العدالة والشمول

المطلب الثاني: الجهود الدولية لحماية البيئة كوسيلة لحماية حقوق الإنسان (الاتفاقيات والمنظمات

أدركت الدول والمنظمات الدولية أن التدهور البيئي يشكل تهديدًا حقيقيًا لحقوق الإنسان، خاصة الحق في الحياة والصحة والغذاء. وقد جسد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم عام 1972 بداية هذا الوعي العالمي، حيث أُقر في إعلانه أن الإنسان يتمتع بحق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف بيئية تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية[30].

تُعد الاتفاقيات الدولية إحدى الوسائل القانونية الرئيسية التي اعتمدها المجتمع الدولي لتعزيز حماية البيئة وحماية حقوق الإنسان معًا. مثل إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية لعام 1992، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015، التي نصت على التزام الدول باتخاذ تدابير للحد من الانبعاثات الحرارية من أجل حماية الحق في الحياة والصحة للأجيال الحاضرة والمستقبلية[31].

برز دور المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس حقوق الإنسان، في تكريس العلاقة بين حماية البيئة وضمان حقوق الإنسان. وقد بينت الدراسات أن تعزيز العمل البيئي على المستوى الدولي يسهم بشكل مباشر في حماية الحق في الحياة والصحة، مما دفع العديد من الهيئات إلى اعتبار البيئة النظيفة حقًا أصيلًا من حقوق الإنسان الذي يتطلب الحماية القانونية والعملية[32].

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية ذات الصلة (اتفاقية باريس، إعلان ستوكهولم)

أولاً: اتفاقية باريس (2015) Paris Agreement

تُعد اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015 علامة فارقة في الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي والحد من الأضرار البيئية الناتجة عنه. تهدف الاتفاقية إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بهدف إبقاء ارتفاع درجات الحرارة دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مما يسهم في تقليل الظواهر المناخية المتطرفة كالفيضانات والجفاف. وقد ألزمت الاتفاقية جميع الدول الموقعة بوضع أهداف وطنية لخفض الانبعاثات، مع مراجعتها دوريًا[33].

ترتبط اتفاقية باريس ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان، حيث نصت ديباجتها على أهمية حماية الحقوق الأساسية أثناء تنفيذ التدابير المناخية، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، والأمن الغذائي. كما تؤكد الاتفاقية على العدالة المناخية وضرورة دعم الفئات الأكثر تضررًا من التغير المناخي. بناءً عليه، فإن معالجة التغير المناخي وفق هذه الاتفاقية هو بمثابة حماية مباشرة لحقوق الإنسان عبر حماية البيئة من التدهور[34].

ثانيًا: إعلان ستوكهولم Stockholm Declaration (1972)

يُعد إعلان ستوكهولم لعام 1972 الوثيقة الدولية الأولى التي أعلنت صراحةً العلاقة بين حماية البيئة والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية. نص الإعلان على أن الإنسان يملك حقًا في العيش في بيئة تضمن له الصحة والرفاه، وأكد على ضرورة الحد من تلوث الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وشكل هذا الإعلان الأرضية الفكرية التي بُنيت عليها الاتفاقيات البيئية اللاحقة[35].

أكد إعلان ستوكهولم أن التدهور البيئي يهدد بشكل مباشر حق الإنسان في الحياة والتنمية، مما دفع المجتمع الدولي إلى إدراك أن حماية البيئة شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وحماية الحقوق الأساسية. كما رسخ الإعلان مبادئ التعاون الدولي في مواجهة المشكلات البيئية، معتبرًا أن التصدي للأضرار البيئية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول[36].

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية والمحاكم البيئية في حماية الحقوق

اولا: المنظمات الدولية:

من أبرز المنظمات: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الذي يهدف إلى تقديم التوجيهات والمساعدات للدول في مجال حماية البيئة. كما أن منظمة الصحة العالمية (WHO) قد أعلنت مرارًا أن تلوث البيئة يشكل تهديدًا للأمن الصحي العالمي. على الصعيد الحقوقي، يتبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة آلية المقررين الخاصين لحماية حقوق الإنسان المرتبطة بالبيئة، وهذا يتجلى في توصياته الخاصة بالحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية[37].

ثانيا: المحاكم البيئية:

إن المحاكم البيئية تلعب أيضًا دورًا مهمًا في حماية الحقوق البيئية. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)، قد أصدرت العديد من الأحكام بذلك وقامت المحكمة العربية لحقوق الإنسان بوضع أسس قانونية لحماية الحقوق البيئية من خلال مواقفها بشأن التلوث وتأثيراته على الصحة العامة. تواصل محكمة العدل الدولية (ICJ) إصدار فتاوى تلزم الدول بالامتثال للمعايير البيئية الدولية، مما يعزز الحماية القانونية للحقوق البيئية حول العالم[38].

وفي خاتمة البحث توصل الباحثان الى مجموعه من النتائج والتوصيات :

النتائج:

1. تأثير الأضرار البيئية على حقوق الإنسان: يؤدي التدهور البيئي إلى تضرر حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة والصحة، مما ينعكس سلبًا على جودة الحياة.

2. التحديات القانونية في حماية الحقوق البيئية: هناك فجوة في القوانين الدولية والمحلية فيما يتعلق بحماية الحقوق الإنسانية المرتبطة بالبيئة.

٣. ضرورة التعاون بين الجهات القانونية والبيئية: التعاون بين منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات البيئية يمكن أن يعزز من الحماية القانونية لحقوق الإنسان في مواجهة التحديات البيئية.

التوصيات:

1. تعزيز التشريعات البيئية: يجب تطوير قوانين بيئية أكثر صرامة تتضمن حماية لحقوق الإنسان، وتوفير آليات قانونية فعالة لمحاسبة المتسببين في الأضرار البيئية.
2. تحفيز التعاون الدولي: ينبغي تشجيع التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتطوير استراتيجيات مشتركة لحماية حقوق الإنسان من تأثير الأضرار البيئية.
3. إدراج قضايا البيئة في المناهج التعليمية: من الضروري تعزيز الوعي البيئي وحقوق الإنسان من خلال برامج تعليمية مستدامة في المدارس والجامعات.
4. تقديم الدعم للفئات الضعيفة: يجب توفير مساعدات خاصة للفئات الأكثر تضررًا من التدهور البيئي لضمان وصولهم إلى الموارد الأساسية مثل الماء النظيف والرعاية الصحية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: مصادر ومراجع باللغة الغربية

الكتب

- عرابي، عرابي عبد الحميد. (2020). البيئة وحقوق الإنسان (ص. 112). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- تعريف ومعنى البيئة في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، تم الاطلاع بتاريخ 22-4-2025.
- علي زين العابدين محمد بن عبد المرضي عرفات. (1991). تلوث البيئة ثمن للمدينة. المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- أحمد الجلاد. (2001). التنمية والبيئة في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الرسائل الجامعية

- فروجه امجيد. (2016). الضرر البيئي. رسالة ماجستير منشورة، جامعة كولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

المقالات والأبحاث العلمية

- الزيد، عبد الرحمن. (2019). حماية البيئة في ضوء حقوق الإنسان الدولية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 30.
- العامري، أحمد. (2020). الالتزامات الدولية بحماية البيئة في القانون الدولي المعاصر. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11.
- عبود، سامي. (2020). حقوق الإنسان وحماية البيئة: دور المنظمات الدولية. مجلة الدراسات القانونية، جامعة القاهرة، العدد 29.
- العطار، أحمد. (2021). دور المحاكم الدولية في تعزيز الحقوق البيئية. مجلة الحقوق الدولية، جامعة تونس، العدد 45.
- كرم علي حافظ. الإعلام وقضايا البيئة، الطبعة الأولى، صفحات 9-11.

النصوص القانونية والقرارات الرسمية

- قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 13/48، المعتمد في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021: حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 300/76: حق كل إنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

المصادر الإلكترونية

Susan S. Lang. (2007). Water, air and soil pollution causes 40 percent of deaths worldwide. www.news.cornell.edu.

Definition - Environment" shodhganga.inflibnet.ac.in. Retrieved 2020-6-.https://doi.org/10.1093/jel/eqw01

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية

الاتفاقيات الدولية والتقارير الأممية

- United Nations. (1992). Rio Declaration on Environment an Development. United Nations.
- United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). (1998) Aarhus Convention.
- United Nations Environment Programme (UNEP). (1998). Rotterdam Convention.
- United Nations. (2015). Paris Agreement. Retrieved from https://unfccc.int
- United Nations. (2018). Framework Principles on Human Rights and the Environment.
- World Health Organization. (2016). Preventing Disease through Healthy Environments.
- Rajamani, L. (2016). The Paris Agreement: A New Beginning. Journal of Environmental Law
- Knox, J. H. (2017). Human Rights Principles and Climate Change. Handbook of Human Rights and Climate Governance
- Sohn, L. B. (1973). The Stockholm Declaration on the Human Environment. Harvard International Law Journal, 14(3), 423–515.

الهوامش:

[1] United Nations. (1992). Rio Declaration on Environment and Development. United Nations Conference on Environment and Development (UNCED).

[2] United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). (1998). Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-making and Access to Justice in Environmental Matters (Aarhus Convention).

[3] United Nations Environment Programme (UNEP). (1998). Rotterdam Convention on the Prior Informed Consent Procedure for Certain Hazardous Chemicals and Pesticides in International Trade.

[4] سوره الاعراق. الآية رقم 85.

[5] فروجه افجيد.2016. *الضرر البيئي*. رساله ماجستير منشوره. جامعه كولود معمري تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية. ص26.

[6] تعريف ومعنى البيئة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي "، www.almaany.com، اطّلع عليه بتاريخ 22-4-2025..

[7] كرم علي حافظ،2016. *الإعلام وقضايا البيئة*. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر. صفحة 9-10-11.

[8] ."Definition-Environment", shodhganga.inflibnet.ac.in, Retrieved 2020-6-4. Edited

[9] علي زين العابدين محمد بن عبد المرضي عرفات، 1991. *تلوث البيئة ثمن للمدينة*، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص60.

[10] أحمد الجلاد.2001. *التنمية والبيئة في مصر*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص92.

[11] نبيلة اسماعيل رسلان،2007. *التأمين ضد أخطار التلوث*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 11.

[12] أحمد محمد حشيش،2008. *المفهوم القانوني للبيئة، في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر*، دار الكتب القانونية، مصر، ص 163.

[13] -ابتهال زيد علي، *الاعلام وقضايا البيئة*. الموقع الالكتروني: www.iosj.iasj .ص 176،

[14] - طارق اب ارهيم الدسوقي عطية،2009. *الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة*، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، ص 292.

[15] Susan S. Lang (2-8-2007), "Water, air and soil pollution causes 40 percent of deaths worldwide, Cornell research survey finds"، www.news.cornell.edu, Retrieved 15-4-2020. Edited.

[16] ابو رميس.2021. *مظاهر التلوث واخطاره*. بحث تم الاطلاع بتاريه 2025/04/22.

[17] What Are the Health Effects of Air Pollution?", www.urmc.rochester.edu, Retrieved 15-4-2020. Edited.

[18] http://risquesenvironnementaux-collectivites.oree.org/le-guide/risques-mon-territoire/sante-environnement/pollution-du-sol.html

[19] Chris Woodford (24-3-2019), "Water pollution: an introduction"، www.explainthatstuff.com, Retrieved 16-4-2020

[20] Deforestation | Threats | WWF". *World Wildlife Fund*الأصل مؤرشف من 2025_4_20 . اطلع عليه بتاريخ 11-03-2019.

[21] Werf، G. R. van der" (2009).؛ وآخرون CO2 emissions from forest loss". *Nature Geoscience*مؤرشف من الاصل في . ص. 737–738. اطلع عليه بتاريخ 2025_04_20 25-08-2019.

[22] How much has the Global Temperature Risen in the Last 100 Years"?. *National Center for Atmospheric Research*. University Corporation for Atmospheric Research. مؤرشف من الاصل 2025_4_10 اطلع عليه بتاريخ 15-10-2014.

[23] https://news.un.org/ar/story/2013/03/174212تم الاطلاع بتاريخ 2025/4/26.

[24] خورشيد.اسمهان.2016.*حقوق الإنسان والبيئة من منظور قانوني في ظل ثلاثية المقتربات (القائمة على الحقوق، الغير قائمة على الحقوق، والمتعلقة بالفئات المستضعفة)*. مجلة افاق العلوم. جامعة زيان عاشور. الجلفة.(1).3.ص 12_128.

[25] بوريش.صوريه شنشيني.2015.*البيئه وحقوق الانسان. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*.(1).2. ص188_201.

[26] United Nations. (2018). Framework Principles on Human Rights and the Environment (p. 5). Retrieved from https://www.ohchr.org

[27] عرابي، عرابي عبد الحميد.2020. *البيئة وحقوق الإنسان*. دار الفكر الجامعي .الاسكندرية. ص122.

[28] قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 13/48 المعتمَد في 8 تشرين الأول/أكتوبر عام 2021 والمعنون" حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

[29] قرار الجمعية العامة رقم 76/300 حق كل إنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

[30] عرابي، عرابي عبد الحميد. (2020). مرجع سابق. (ص. 135)

[31] United Nations. (2015). Paris Agreement (p. 3). Retrieved from https://unfccc.int

[32] الزيد، عبد الرحمن.2019. حماية البيئة في ضوء حقوق الإنسان الدولية. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح*، العدد 30.ص8.

[33] Rajamani, L. (2016). The Paris Agreement: A New Beginning.Journal of Environmental Law, 28(2), 337–350. https://doi.org/10.1093/jel/eqw015

[34] Knox, J. H. (2017). Human Rights Principles and Climate Change. Handbook of Human Rights and Climate Governance, 13-31

[35] Sohn, L. B. (1973). The Stockholm Declaration on the Human Environment. Harvard International Law Journal, 14(3), 423–515.

[36] العامري، أحمد. (2020). الالتزامات الدولية بحماية البيئة في القانون الدولي المعاصر. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، ص. 210.

[37] عبود، سامي. (2020). حقوق الإنسان وحماية البيئة: دور المنظمات الدولية. مجلة الدراسات القانونية، جامعة القاهرة، العدد 29، ص. 119.

[38] العطار، أحمد. (2021). دور المحاكم الدولية في تعزيز الحقوق البيئية. مجلة الحقوق الدولية، جامعة تونس، العدد 45، ص. 78.